الترجيح الإعرابي في إعراب آي القرآن الكريم عند المعاصرين (عبده الراجحي نموذجًا)

The syntactic weighting in the grammatical analysis of the verses of the Holy Qur'an in Contemporary Grammatical Analysts: (Abdo Al-Rajhi as a model)

أحمد عادل عبد المولى *

ahmed.abdelmawla@must.edu.eg

الملخص:

الإعراب هو مظهر التفاعل بين الكَلِم، وهو بذلك يدخل قلب العلم؛ لأن العلم قائم على العلائق بين الأشياء، وذلك التفاعل بين الدوال وبعضها في الجملة هو مناط علم النحو.

وتتعدد وجهات نظر النحاة والمعربين إزاء الجملة الواحدة، بل إزاء الكلمة الواحدة في الجملة، ونسعى في هذه السطور أن نتبين معالم مذهب العلامة عبده الراجحي في الإعراب؛ حيث إننا من خلال تتبع طريقته في الإعراب وجدناه يعود إلى الأصل الصرفيّ في إعراب بعض الكلمات، ويمنع تساهل بعض المعربين في طريقة إعرابهم معتبرًا هذا من الخطأ في الإعراب، ومن عدم الدقة، وأحيانًا

* أستاذ البلاغة والنقد الأدبي والمقارن – ووكيل كلية اللغات والترجمة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة – جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا – والمطرب المنفرد بدار الأوبرا المصرية.

نجده ميسِّرًا مجيزًا لأمور منعها بعض المعربين وربما تشددوا في بعضها، في حين رآها الراجحي جائزة، أو كانت موضع خلاف بين النحاة، فرجّح بينها، وأجاز ما يتلاءم مع الدلالة.

ومن ثم نستطيع القول إن الراجحي اختطّ لنفسه طريقًا في الإعراب، يميز إعرابه عن سائر الأعاريب، ولا يعني هذا أن نحيد عن الحق، فيُفهم أنا نريد أن الراجحي تفرّد وحده بهذه الأوجه الإعرابيّة، بل ما نريد أن نصل إليه أننا أمام رجل له مذهب في الإعراب، لم يقلّد فيه مدرسة بعينها، بل استوعب آراء المدارس النحويّة التراثيّة، ورجّح بينها.

الكلمات المفتاحية:

القرآن الكريم؛ إعراب؛ نحو؛ عبده الراجحي؛ الترجيح.

Abstract:

Syntax is the manifestation of the interaction between the words, and thus it enters the heart of science, because science is based on the relationships between things, and that interaction between functions in the sentence is the basis of the science of grammar.

There are many views of grammarians and analysts not only regarding the single sentence, but rather the single word in a sentence. In these lines, we seek to discern the features of the doctrine of the scholar Abdo Al-Rajhi in syntax; since, by tracing his method of grammatical analysis, we have found that he goes back to the morphological origin in the analysis of some words, and he forbids the leniency of some of the grammatical analysts in the way of their analysis, considering this a mistake and an inaccuracy. When Al-Rajhi saw it as permissible, or if it was a subject of dispute among the grammarians, he weighed between them, and permitted what fits with the significance.

Hence, we can say that Al-Rajhi devised a way for himself in approaching syntax, distinguishing his syntax from others', and this does not mean that we deviate from the truth. In it, he did not imitate a particular school, but rather absorbed the opinions of the traditional schools of grammar and weighed between them.

Keywords:

Syntactic weighting, Grammatical analysis, Holy Qur’an, Abdo Al-Rajhi.

المقدمة:

الإعراب هو مظهر التفاعل بين الكَلِم، وهو بذلك يدخل قلب العلم؛ لأن العلم قائم على العلائق بين الأشياء، وذلك التفاعل بين الدوال وبعضها في الجملة هو مناط علم النحو، وهو علم شريف؛ لأنه آلة لعدة غايات جليلة، أدناها إتقان اللسان، وأوسطها البيان لما في الجنان، وأعلاها فهم الهدي الربانيّ في آي القرآن، وسنة نبيه العدنان.

وتتعدد وجهات نظر النحاة والمعربين إزاء الجملة الواحدة، بل إزاء الكلمة الواحدة في الجملة، ونسعى في هذه السطور أن نتبين معالم مذهب العلامة عبده الراجحي في الإعراب؛ حيث إننا من خلال تتبع طريقته في الإعراب وجدناه يعود إلى الأصل الصرفيّ في إعراب بعض الكلمات، ويمنع تساهل بعض المعربين في طريقة إعرابهم معتبرًا هذا من الخطأ في الإعراب، ومن عدم الدقة، وأحيانًا نجده ميسّرًا مجيزًا لأمور منعها بعض المعربين وربما تشددوا في بعضها، في حين رآها الراجحي جائزة، أو كانت موضع خلاف بين النحاة، فرجّح بينها، وأجاز ما يتلاءم مع الدلالة.

ومن ثم يمكن القول إن الراجحي اختطّ لنفسه طريقًا في الإعراب، يميز إعرابه عن سائر الأعاريب، ولا يعني هذا أن يحيد الدرس عن الحق، فيُفهم أن الراجحي قد تفرّد وحده بهذه الأوجه الإعرابيّة، بل ما يتغيّاه البحث أن يكشف عن صورة رجل له مذهب في الإعراب، لم يقلّد فيه مدرسة بعينها، بل استوعب آراء المدارس النحويّة التراثيّة، ورجّح بينها.

وقد اعتمد الدرس لتبين معالم مذهب الراجحي في إعرابه كتابه: «**دروس في الإعراب**» الذي طبعته دار النهضة العربية في بيروت في سنة أجزاء، ثم جمعت في طبعة دار الصحابة للتراث بطنطا في مجلدين باسم: «**إعراب القرآن الكريم**» عام 2010– 2011م، وقد اعتمدنا هذا الأخير، وكذلك كتابه الماتع: «**التطبيق النحوي**» في طبعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع عام 1999م، ودروسه الصوتيّة التي تناولت إعراب سورة يوسف –عليه السلام– وهي بعنوان: «**المجالس الإعرابيّة**»، ودروسه الصوتيّة في النحو العربي بعنوان: «**المجالس النحوية**».

ونوجز معالم هذا المذهب في المحاور الآتية:

أولاً: الرجوع إلى الأصل.

ثانيًا: الرفض.

ثالثًا: التيسير.

هذا وقد سبقت بعض الدراسات عن جوانب مختلفة في شخصية الدكتور عبده الراجحي العلمية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ– جهود عبده الراجحي وآراؤه في الدرس اللغوي دراسات وصفية تحليلية، إعداد: بلعباس نصيرة، رسالة ماجستير، كلية اللغات والآداب– جامعة الجزائر، 2010م.

ب- الأدب المقارن في مرآة اللغوي عبد الراجحي، للدكتور أحمد عادل عبد المولى، بحث منشور في مجلة الأندلس، المجلد الأول، العدد الرابع، إبريل 2017م.

ج- آراء العلامة عبده الراجحي وجهوده في مجال تعليم اللغة العربية، للدكتور خليل عجينة، بحث منشور في كتاب المؤتمر الدولي السابع للغة العربية- المجلس الدولي للغة العربية -دبي- إبريل 2018م.

أولاً: الرجوع إلى الأصل:

إن المتتبع لإعراب الراجحي يجده يعود في بعض الكلمات إلى أصلها الصرفي، وتقدير العلامة الإعرابيّة على هذا الأصل، من هذا إعرابه لقوله تعالى في الآية (14) من سورة البقرة،:

﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (14) ﴾

يعرب كلمتي **(لقوا)** و**(خلوا)** هكذا:

لَقُوا: فعل ماضٍ مبني على الضم على الياء المحذوفة، أصله: "لقِيُوا"، والواو فاعل.

خَلَوْا: فعل ماضٍ مبني على الضم على الواو المحذوفة، أصله: "خلَوُوا"، والواو فاعل.[1]

وبعض المعربين يتساهل في الإعراب هنا، فينظر إلى الفعل على حالته الراهنة، فيقول في **(لقوا)**: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، وفي **(خلوا)**: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة، معتبرين الأصل: (خلاوا)، لكن الراجحي نظر إلى الأصل قبل أن تنقلب الواو ألفًا، وهذا ما يؤكده في إعرابه في الآية (16) من سورة البقرة في قوله تعالى:

﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِين (16) ﴾

فيقول في إعراب **(اشتروا)**: فعل ماض مبني على الضم على الياء المحذوفة، الأصل: **اشْتَرَيُوا**، و(الواو): فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب[2].

وهذا ما يؤكده في "التطبيق النحوي"، فيقول:

- **الأولاد مشوا**: فعل ماض مبني على الضم على الياء المحذوفة لاتصاله بواو الجماعة "أصل الفعل: مشيوا".

- **هم دعوا إلى الخير**: فعل ماض مبني على الضم على الواو المحذوفة "أصل الفعل: دعووا"[3].

ثانيًا: الرفض:

يرى جمهور المعربين من النحاة في إعراب **(من)** و**(ما)** الاستفهاميّتين إذا كان بعدهما اسم، أن إعرابهما (مبتدأ) والاسم بعدهما (خبر)، فيقولون في إعراب (ما) في قوله تعالى في سورة البقرة:

﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ (68) قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ (69) ﴾

يقولون: **(ما)**: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **(هي)**: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع خبر المبتدأ. وكذلك في إعراب: **(ما لونها)**.

لكن **الراجحي** لا يرى هذا الإعراب، ويقول بعكس ذلك، فيقول في إعراب الآيتين الكريمتين:

ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم.

هي: ضمير في محل رفع مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب مفعول به للفعل (يبين)...

ما لونها: **(ما)** اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. **(لون)** مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، **(ها)** ضمير في محل مضاف إليه. والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به للفعل (يبين)[4].

فالراجحي يرى أن الأنسب للمعنى هو أن تكون **(ما)** و**(من)** الاستفهاميتين في محل رفع خبر مقدم، والاسم بعدهما مبتدأ مؤخر؛ وذلك لأننا نجيب عن السؤال، ومن ثم فموقعها في الإجابة خبر لا مبتدأ، ويوضح هذا في التطبيق النحوي، فيقول في إعراب:

"«**من هذا؟**» **من:** اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع **خبر مقدم**، واسم الإشارة في محل رفع مبتدأ مؤخر "لأن الإجابة: هذا زيد"، وفي إعراب: «**أبو مَن هذا؟**» أبو: خبر مقدم مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، من: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر مضاف إليه "واسم الإشارة مبتدأ مؤخر".

وفي إعراب **(ما)** في: "«**ما هذا؟**»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع **خبر مقدم**، واسم الإشارة مبتدأ مؤخر".

ويجمل الراجحي رأيه المختار فيقول:

"ملحوظة: نلاحظ أن إعراب "من وما" يجري على النحو الآتي:

1- إذا كان بعدهما جملة اسمية أو شبه جملة فهما مبتدأ.

2- إذا كان بعدهما جملة فعلية فهما مبتدأ أو مفعول به.

3- **إذا كان بعدهما اسم فهما خبر مقدم.**"[5]

وهذا ما جعله يرجّح الوجه الثالث من أوجه إعراب **(ماذا)** بعد أن يجمل وجوه إعرابها عند النحاة والمعربين، فيقول:

- **ماذا:** تستطيع أن تعربها على ثلاثة أوجه:

أ- **أن تجعلها كلمة واحدة فتكون حسب موقعها من الإعراب**، مثل: ماذا في يدك؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، "والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر".

ماذا فعلت؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به "للفعل الآتي" ... وهكذا.

ب- **أن تجعل "ذا" زائدة لا محل لها من الإعراب**، وتكون "ما" حسب موقعها من الكلام، فتقول:

- ماذا في يدك؟

ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وذا زائدة، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر في محل رفع.

جـ- أن تجعل "ذا" اسم موصول خبرا عن "ما"، فتقول:

- ماذا في يدك؟

ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

ذا: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة لا محل له من الإعراب.

هذا ما يقوله بعض النحاة والمعربين، ونرى ترك الوجه الثاني؛ إذ لا معنى للقول بزيادة "ذا". **والأقرب إلى الدقة اللغوية الوجه الثالث**؛ لأن "ماذا" تختلف عن "ما"؛ إذ لا يتساوى: "ماذا قرأت؟ " و"ما قرأت؟ "، وأرى السؤالين لا يطلبان إجابة واحدة؛ إذ السؤال بـ"ماذا" أي: ما الذي؟ يطلب شيئا محددا معرفا. فتقول: قرأت كتاب النحو، أو قرأت الكتاب الذي اشتريته أمس. أما السؤال بـ"ما" وحدها

فالأغلب أنها تطلب نكرة؛ ولذلك لا تستعمل "ماذا" مع اسم مفرد خبرا مقدما، فلا تقول:

– ماذا زيد؟

– ماذا هذا؟

بل تقول: ما زيد؟ ما هذا؟

- والإجابة: زيد طبيب. هذا كتاب"[6].

ثم ذكر تنبيهًا أسلوبيًّا مهمًّا، فقال:

"**تنبيه:** يشيع بين الناس استعمال ضمير الغائب بين "من وما" حين تقعان خبرا مقدما واسم مفرد يقع مبتدأ مؤخرا، وهو استعمال غير صحيح؛ إذ يقولون:

– من هو زيد؟ – من هي فاطمة؟ – من هم الخوارج؟

– ما هو النحو؟ – ما هي الكلمة؟

إذ لا تعرف العربية كل هذا، وليس لهذا الضمير هنا وظيفة؛ ولذلك يجب أن نقول:

من زيد؟ من فاطمة؟ من الخوارج؟

ما النحو؟ ما الكلمة؟

نعم، ويستخدم الضمير إذا جاء وحده بعدهما، فتقول:

من أنت؟ من هم؟ ما هو؟ ما هي؟"[7]

وهذا مذهب الراجحي في التعامل مع **(من)** و**(ما)** الاستفهاميتين.

* * *

يقول الراجحي: "هناك تراكيب عدها بعض النحاة من جمل الشرط، ولا نراها كذلك، وهي تلك التراكيب التي تربط بين أجزائها كلمات مثل: **لمّا، وكلّما** مثل:

لمّا حضر زيد سافر عمرو.

كلّما حضر زيد سافر عمرو.

وذلك أن العلاقة بين الجزأين هنا ليست علاقة "عِلّيَّة"، بل هي علاقة "زمانية" temporal؛ إذ إن حضور زيد ليس سببا في سفر عمرو"[8].

وعلى هذا فهو يقول في إعراب **(لمّا)** في قوله تعالى من سورة البقرة:

﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ (17) ﴾

"**فلمّا: (الفاء)** حرف عطف. **(لمّا)** ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، وشبه الجملة متعلّق بـ"ذهب" الآتي"[9].

ويقول في إعراب **(كلّما)** في قوله تعالى:

﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (20) ﴾

"**كلّما:** ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، وشبه الجملة متعلّق بـ "مشوا فيه"، أي: مشوا فيه كلما أضاء لهم"[10].

وهكذا يوضح الراجحي أن العلاقة بين الجملتين علاقة زمنيّة تربط بينهما **(لمّا)** و**(كلّما)**، وهما متعلقتان بالفعل في جوابهما.

* * *

ويعترض الراجحي على الإعراب الشائع لبعض الكلمات في باب **المفعول المطلق** وباب **الظرف** على أنها: **نائب عن المفعول المطلق، ونائب عن الظرف**، فينبّه في التطبيق النحوي على هذا فيقول:

"**تنبيه:** في بعض الكتب المدرسية، وفي بعض كتب الأعاريب المتأخرة نجد عبارة "نائب مفعول مطلق" تحليلا للكلمات السابقة، وهي عبارة غير صحيحة؛ لأن المفعول المطلق "وظيفته نحوية" يستعمل "المصدر" فيها. والكلمات السابقة لا تنوب عن المفعول المطلق، إنما تنوب عن المصدر في الدلالة على المفعول المطلق؛ ذلك أن هذه الكلمات مبهمة بطبيعتها، وهي تكتسب ذواتها مما بعدها، ومن ثَمَّ فهي تكون فاعلا أو مفعولا أو ظرفا مثل:

كافأت **كلَّ** الطلاب.

هو يعمل **بعضَ** الوقت.

فكلمة "كل" مفعول به، ولا نقول: نائب مفعول به، وكلمة "بعض" ظرف زمان ولا نقول: نائب ظرف زمان. فلم نقول: إنها نائب مفعول مطلق؟"[11]

لذا نجده يطبّق هذا في إعرابه (رغدًا) في قوله تعالى في الآية (35) من سورة البقرة:

﴿ وَقُلْنَا يَاآدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ (35) ﴾

"**رغدًا:** مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة"[12].

وكلمة **(رغدًا)** نائب عن المصدر؛ لأنها كما يقول ابن هشام: "إن رغدا نعت مصدر محذوف... أَي أكلا رغدا... قيل وَمذهب سِيبَوَيْهِ والمحققين خلاف ذَلِك، وَأَن الْمَنْصُوب حَال من ضمير مصدر الْفِعْل وَالْأَصْل فكلاه..."

وما يهمنا هنا أن الراجحي اختار الرأي الأول، وأعربه مفعولًا مطلقًا، ولم يعربه نائب مفعول مطلق لأنه صفته كما هو شائع عند بعض المعربين.

وكذلك في إعرابه لكلمة (مكرهم) في قوله تعالى من سورة إبراهيم:

﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ (46) ﴾

فيقول: "**مكرهم**: مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بالفتحة الظاهرة، و**(هم)** في محل جر مضاف إليه"[13].

وفي سورة نفسها في الآية (25) قوله تعالى:

﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (25) ﴾

يقول في إعراب كل المضافة إلى كلمة (حين):

"**كل حين: (كل)** ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، و**(حين)** مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة."[14]

وكذلك في سورة سبأ، في قوله تعالى:

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ

إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ (7) ﴾

وقوله تعالى من السورة نفسها:

﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ (19) ﴾

يقول الراجحي في إعراب كلمة **(كلَّ)** في الآيتين الكريمتين: "مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة"[15].

وكذلك في إعرابه لكلمة **(حق)** من قوله تعالى في سورة الزمر:

﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (67) ﴾[16]

ويوضّح أن صفة المفعول المطلق تعرب مفعولًا مطلقًا في إعرابه لكلمة **(قليلًا)** في قوله تعالى في الآية (58) من سورة غافر:

﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَا تَتَذَكَّرُونَ (58) ﴾

فيقول: "**قليلًا**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة، «أصله صفة لمفعول مطلق؛ إذ التقدير: تتذكرون تذكرًا قليلًا»"[17].

* * *

وفي إعراب العدد **(اثنا عشر)** يرفض الراجحي إعراب **(عشر)** بدلًا من نون المثنى، فنراه يذكر رأي المعربين فيقول:

"أما اثنا عشر واثنتا عشرة فيعرب صدرهما إعراب المثنى، أما عجزهما، أي عشر وعشرة، فمبني على الفتح لا محل له من الإعراب بدل نون المثنى، فتقول:

جاء اثنا عشرَ رجلا.

اثنا عشر: فاعل مرفوع بالألف، وعشر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب لأنه بدل نون المثنى.

رأيت اثني عشر رجلا.

اثني: مفعول به منصوب بالياء، وعشر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب لأنه بدل نون المثني.

مررت باثنتي عشرة بنتا.

اثنتي: اسم مجرورة بالباء وعلامة جره الياء، عشرة مبني على الفتح لا محل له من الإعراب لأنه بدل نون المثنى."

ثم يعلّق على ذلك بهذه الملحوظة المهمة:

"**ملحوظة:** هكذا يقول المعربون، **ولا نرى رأيهم**؛ إذ إن العدد هنا كلمة واحدة مركبة من جزأين؛ فلا معنى لأن نقول: إن "عشر" بدل من نون المثنى، ونرى أن الإعراب يكون على الوجه الآتي:

اثنا عشر: فاعل مرفوع بالألف في الجزء الأول مبني على الفتح في الجزء الثاني. وهكذا في بقية الجمل"[18].

* * *

كما يرى الراجحي أنه لا معنى لإعراب ما بعد اسم الإشارة **نعتًا**، ويرى أنه **بدل** لا غير، فيقول:

"وإن كان المشار إليه معرفا بالألف واللام فإعرابه على النعت أو البدل. هكذا يقول المعربون، **ولا نرى في ذلك إلا وجها واحدا هو البدل؛ لأن الاسم المشار إليه حينئذ هو المقصود بالحكم، وتلك وظيفة البدل، أما النعت فلا معنى له هنا**".

مررت بهؤلاء الرجال:

مررت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك. والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

بهؤلاء: الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وها حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وأولاء اسم إشارة مبني على الكسر في محل جر.

الرجال: بدل مجرور بالكسرة الظاهرة"[19].

* * *

ولأهمية فهم المعنى في التوجيه الإعرابي؛ نجده يرفض اعتبار (**إذ**) في بدايات كثير من الآيات القرآنية ظرفًا، مثل ما ورد في إعرابه لسورة يوسف في دروسه الصوتيّة (المجالس الإعرابيّة)، في قوله تعالى:

﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَاأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ (4) ﴾

حيث يفرّق بين (إذ) التي وقع فيها الحدث، و(إذ) التي لم يقع فيها الحدث، والقَصّ هنا على سيدنا رسول الله –صلى الله عليه وسلّم– في الآية السابقة لهذه الآية: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ ... الآية، لم يكن وقت أن قال يوسف لأبيه رؤيته؛ لذا فهو يرجّح إعرابها مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: اذكر.

هذا برغم أن للنحاة توجيهات أخرى لـ(إذ) هنا في اعتبارها بدل اشتمال من (أحسن القصص)، أو ظرف متعلق بـ(قال يا بنيّ) الآتي، أو بـ(الغافلين) قبله[20].

وذلك أنه يرى أن هذا مسلك القرآن الكريم في كثير من الآيات؛ ولذلك في إعرابه المكتوب لسورة البقرة، ذكر في قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (30) ﴾

ذكر ما يأتي:

"**وإذ: (الواو)** حرف استئناف، **(إذ)** مفعول به مبني على السكون في محل نصب. «إذ هنا ليست ظرفًا حيث لم يقع فيها فعل ما، وإنما وقع عليها فعل على الأغلب؛ لأن التقدير والله أعلم هو: اذكر إذ قال ربك؛ فالذكر واقع على الزمن وليس واقعًا فيه»"[21].

كذلك نجده في الآية السابقة من سورة يوسف أيضًا يرفض ضمنًا الرأي الذي يعتبر رؤيا يوسف –عليه السلام– بصريّة وإن كانت في المنام، وهو وجه معتبر عند كثير من المعربين، وعليه فإعراب **(سَاجِدِينَ)** عندهم **(حال)** ، ويقول بأن (رأى المنامية) تنصب مفعولين (كالرؤية العلميّة)، وعلى ذلك فهو يرى إعراب (سَاجِدِينَ) **(مفعولًا به ثانيًا)** لـ (رَأَيْتُهُمْ)[22].

* * *

وممّا رفضه الراجحي أن يقال في الإعراب: أداة كذا، أو أن نكتفي فنقول في (ما) مثلاً إنها استفهاميّة أو نافية، فيقول في مقدمة إعرابه بعنوان: «**أسس التطبيق الإعرابي**»:

"من المهم جدًّا أن تحدد نوع الكلمة التي تعربها، فلا يصح أن تقول عن (ما) في مثل "ما حضر زيد" إنها (ما) النافية، أو إنها أداة نفي، وإنما يجب أن تقول إنها حرف نفي؛ لأن كونها حرفًا يعني أنها مبنية لا محل لها من الإعراب، وهكذا مع كل الكلمات"[23].

ويفصّل بعض الشيء في (التطبيق النحوي) في هذا الأمر، فيقول:

"**ملحوظة:** يخطئ بعض الدارسين حين يستعمل في دراسة النحو كلمة "أداة"، فيقول: أداة استفهام أو أداة نفي أو أداة شرط، وذلك كله خطأ؛ لأن الكلمة العربية –كما حددها النحاة– ليس فيها أداة، وإنما هي اسم أو فعل أو حرف ليس غير، ولو أنك أعربت الأمثلة الأخيرة وقلت عن: "هل – متى – من" إنها أداة استفهام لما أعانك ذلك على معرفة موقعها الإعرابي، ولا ارتباطها بما يتلوها من كلمات."[24]

وللراجحي كل الحق في هذا، فأنّى يعرف القارئ الفرق بين (ما) الاستفهامية وأنّ لها محلا من الإعراب، و(ما) النافية وأنه لا محل لها من الإعراب؛ إلا بتحديد أن الأولى اسم استفهام، والأخرى حرف نفي؟

ولذلك نجده يعنون لهذا الأمر في فهرس (التطبيق النحوي) بعنوان: "**ليس في الإعراب شيء اسمه (أداة)**".

كما نجده حريصًا كلَّ الحرص على ألا يسميَ الكلمات الدالة على الاستفهام أو الاستثناء أو الجزم أو الشرط باسم أدوات، على اعتبار أن منها الأسماء ومنها الحروف، لكنه يسميها بكلمات الاستفهام، وكلمات الاستثناء، وكلمات الشرط... الخ، وهو في ذلك ينتهج مذهبًا لا يحيد عنه، نراه قد تفرّد به، برفض التعبير بكلمة (أداة وأدوات) في الإعراب، وفي التقعيد النحوي، ملتزمًا التعبير بكلمة (الكلمات) على اعتبار أن الكلمة هي التي تحدد بوصفها اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، كما قال ابن مالك:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ؛ كاستقمْ ... واسمٌ، وفعلٌ، ثم حرفٌ، الكَلِمْ

* * *

كما أنه يدعو إلى أنه "ينبغي الدقة في استخدام المصطلح النحوي، فلا يصح مثلا أن تقول في نحو «لست عليهم بمسيطر» إن "مسيطر" مجرور لفظًا مرفوع محلا؛ لأن تعبير (في محل كذا) لا يقال إلا عن الكلمة المبنيّة، وعن الجملة التي لها محل، وإنما عليك أن تقول: "إن (مسيطر) خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد."[25]

ولنأخذ هذا المثال من إعرابه للحزب الأول من سورة البقرة، في قوله تعالى:

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ (8) ﴾

"**وما: (الواو)** واو الحال، حرف لا محل له من الإعراب، و**(ما)** حرف نفي يعمل عمل ليس لا محل له من الإعراب.

هم: ضمير منفصل في محل رفع اسم (ما).

بمؤمنين: (الباء) حرف جر زائد، **(مؤمنين)** خبر (ما) منصوب بحرف مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. والجملة من (ما) واسمها وخبرها في محل نصب حال. (يمكن أن تكون (ما) تميميّة مهملة فيكون الضمير مبتدأ، و(مؤمنين) خبرًا، على أن النحاة يرون أن الخبر المقترن بالباء الزائدة يغلب أن يكون متفرعًا عن (ما) الحجازيّة العاملة عمل ليس)"[26].

وهنا نلاحظ أنه قبل أن يتحدث عن (ما) التميميّة أو الحجازيّة أوضح أن (ما) حرف نفي لا محل له من الإعراب، كما أعرب المجرور بحرف الجر الزائد بأنه منصوب بحرف مقدّر لا أنه مجرور لفظًا منصوب محلا كما يتساهل كثير من المعربين.

* * *

وفي باب **(لا النافية للجنس)**، يرفض ورود اسم لا المفرد –الذي ليس مضافًا أو شبيهًا بالمضاف– مثنًى أو مجموعًا، فيقول:

"تلاحظ أن اسم "لا" النافية للجنس –كما في الأمثلة السابقة– يمكن أن يكون مفردا أو مثنى أو جمعا:

لا رجل/ لا رجلَيْنِ /لا مجدِينَ/ لا مجدات.

لا بائع صحف/ لا بائعَيْ صحف/ لا بائعِي صحف/ لا بائعات صحف..

هذا ما تورده كتب النحو وبخاصة في عصوره المتأخرة، وكذلك كتب النحو المدرسية والجامعية، **ونرى أن هذا التقعيد لاسم "لا" يجب أن يراجع على مستوى الاستعمال اللغوي؛ وذلك أن فكرة نفي "الجنس" تتعارض مع استعمال "المثنى والجمع"؛ لأنهما يفيدان الحصر في اثنين أو فيما يزيد على الاثنين، و"الجنس" عام "يستغرق" كل أفراده، وعلى ذلك نرى أن استعمال "لا" النافية للجنس مقصور على كون اسمها مفردا نكرة.**

- **لا إنسانَ مخلدٌ.**

أما ما ورد من شواهد في كتب النحو على استعمال اسم "لا" مثنى أو جمعا، فإما أنه يرجع إلى طبيعة لغة الشعر، وإما أنه يدل على فكرة الجنس أيضا، وذلك كقول الشاعر:

تَعَزَّ فلا إِلْفَيْنِ بالعيش مُتِّعَا ... ولكن لورَّادِ المنون تَتَابُعُ

فإن كلمة "إلفين" لا تدل على مثنى مثل "طالبين أو رجلين"، وإنما تدل على هذا "الجنس" من البشر؛ إذ لا يتصور "إلف" وحده دون "إلفه"، فهو إذن استخدم صيغة "المثنى" في الدلالة على "الواحد".

وعلى ذلك نستطيع أن نقرر أن اسم "لا" النافية للجنس مفرد نكرة دائما مبني على الفتح، أو منصوب بالفتحة حين يكون مضافا أو شبيها بالمضاف، وهذا يعضده الاستعمال اللغوي في القديم وفي الحديث"[27].

وفكرة الواقع اللغوي هي التي حدت بالراجحي أن يطرح باب **(عطف البيان)**؛ حيث يقول:

"يعترف النحاة بأن عطف البيان يصح إعرابه بدلا؛ بدل كل من كل؛ لكنهم يقرون أن هناك مواضع لا يصح أن يكون فيها بدلًا، والحق أن هذه المواضع التي قرروها ليست مبنية على أساس الواقع اللغوي، ومن الأفضل طرح عطف البيان وتوحيده مع البدل"[28].

ولذلك لا نجده يذكر في إعرابه (عطف البيان).

وفي باب **(النداء)**، معلوم أنه لا بد من الاستعانة بـ (أيّ وأيّة) لنداء المعرّف بـ(أل)، وبعد أن يذكر الراجحي الإعراب المتداول:

يا أيّها المجتهد أبشر.

يا: حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

أيّ: منادى مبني على الضم في محل نصب.

ها: حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

المجتهد: بدل مرفوع بالضمة الظاهرة...

نراه لا يستسيغ اعتبار **(أيُّ)** هي المنادى، فيقدم اقتراحًا إعرابيًّا آخر، فيقول:

"نقترح: إعراب (يا أيها) و(يا أيتها) كلها حرف نداء، والاسم الذي بعدها هو المنادى، ولا معنى لأن نقول: أيُّ منادى، والاسم بدل"(29).

ومن ثم نرى أن الراجحي اعتمد الواقع اللغوي، ولم يقبل كل الموروث النحوي كما هو، كما أنه لم يذُر في فلك المسكوكات المحفوظة التي تمثل افتراضات بعيدة عن واقع الاستعمال اللغوي، وتعتبر مخالفة للفكرة التي يعبّر عنها الاصطلاح النحوي، كفكرة (نفي الجنس) في باب (لا النافية للجنس)، وأفضليّة طرح (عطف البيان) وتوحيده مع (البدل)، واقتراح اعتبار (أيّها) و(أيّتها) كلها حرف نداء.

* * *

ثالثًا: التيسير:

في هذا المحور الأخير، نرى جانب التيسير في مذهب الراجحي الإعرابي في ترجيحه الإعراب الأيسر من بين الوجوه الإعرابيّة المتعددة؛ ولذا فهو يجيز أحيانًا ما رفضه بعض النحاة والمعربين، ولا عجب في ذلك؛ فإذا كان كل مذهب فقهي تتوزّع فيه الأحكام بين العزائم والرخص، فكذلك مذاهب النحاة بين العزائم حينًا والترخّص حينًا آخر.

وأول هذه الجوانب التيسيرية اعتباره الضمير المتصل (الهاء بزوائدها) و(التاء بزوائدها).

فمثلاً في إعراب قوله تعالى من سورة البقرة:

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (6) خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (7) ﴾

يذكر أن الضمير **(هم)** في **(أَأَنْذَرْتَهُمْ)** و**(لَمْ تُنْذِرْهُمْ)**: "ضمير متصل في محل نصب مفعول به"[30].

وفي قوله تعالى من سورة البقرة أيضًا:

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (28) ﴾

يعتبر **(تم)** و**(كم)** هي الضمير، فيقول في إعراب: **(وكُنتُمْ)**: **(الواو)** واو الحال حرف لا محل له من الإعراب، **(كنتم)** فعل ماض ناقص مبني على السكون، **(تم)** ضمير متصل في محل رفع اسمها.

وفي إعراب: **(فَأَحْيَاكُمْ)**، و**(يُمِيتُكُمْ)**، و**(يُحْيِيكُمْ)** يقول: "**(كم)** ضمير متصل في محل نصب مفعول به"[31].

وهو بهذا يأخذ بالرأي الأيسر في الإعراب؛ حيث إن هناك خلافًا بين المعربين "أيكون الضمير هو الهاء فقط والحروف التي بعدها زائدة للفرق بين ضمير المفردة والمفرد وغيرهما، أم يكون الضمير مجموع الاثنين، "الهاء" والأحرف الزائدة؟ رأيان. والخلاف لفظي لا أثر له من الناحية العملية.. والمستحسن مراعاة الأمر الواقع، والأخذ بالرأي الذي يعتبر الضمير هو مجموع الاثنين، لأنه رأي يراعي التفرقة الواقعة فعلا بين ضمير المفرد الغائبة وضمير

المفرد الغائب –وغيرهما– فوق أنه عملي واقعي فيه تيسير. وعلى أساسه يقول أصحابه: الضمير للمفرد المذكر الغائب هو: "الهاء" وحدها، وللمفردة الغائبة: "ها" وللمثنى بنوعيه: "هما" ولجمع الذكور: "هم" ولجمع الإناث: "هن" والفرق واضح بين الاثنين في ثلاثة أمور، في النطق، وفي الكتابة، وفي المعنى. وعليه العمل الآن"[32].

* * *

وممّا أجازه الراجحي الأخذ برأي الكوفيين بجواز أن يكون الفاعل جملة، وكذلك نائب الفاعل، فيقول في إعراب قوله تعالى من سورة البقرة:

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (11) ﴾

لا تفسدوا: "لا: حرف نهي. **تفسدوا:** فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع نائب فاعل.

ثم يعقّب على هذا الإعراب بهذا التوضيح المهم:

"(يقول نحاة البصرة: إن الجملة لا يصح أن تقع فاعلًا أو نائبًا عن الفاعل، لكن التركيب اللغوي يؤيد رأي نحاة الكوفة في صحة وقوع الجملة هذين الموقعين). والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر مضاف إليه، بإضافة (إذا) إليها"[33].

ويفصّل في التطبيق النحوي في هذه القضية، فيرى أن "الواقع أن هناك تراكيب كثيرة يمكن أن تقع الجملة فيها فاعلا من مثل: بلغني كيف استطاع أن ينجو من هذه الأزمة.

فجملة "كيف استطاع أن ينجو" في محل رفع فاعل لفعل "بلغني"، وقد اضطر النحاة أن يؤولوا جملا قرآنية فيها الفاعل جملة تأويلا بعيدا عن روح اللغة. هذا والجملة الفاعل "Subject Sentence" من الظواهر المنتشرة في اللغات...

والذي نراه أن الجملة يمكن أن تكون فاعلًا ومفعولًا... ومن ثم تصلح أن تكون نائبا عن الفاعل، مثل:

- عُرف كيف فاز زيد.
- قيل: إن زيدا قد فاز."[34]

ولذا نرى الراجحي في إعرابه لسورة يوسف من سلسلته الصوتيّة (المجالس الإعرابية)، يرجّح إعراب جملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) في قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ (35) ﴾

يرجح إعرابها فاعلًا؛ لما في التقديرات الأخرى من تعسّف كما يرى؛ لأنه في فاعل (بدا) آراء، هي:

1- ضمير مصدر مقدّر مفهوم من (بدا)، أي: ثم بدا لهم بداء.

2- مضمر دلّ عليه الكلام، أي: ثم بدا لهم رأي.

3- محذوف دلّ عليه (يَبْدُ)، أي: ثم بدا لهم السجن، أو: بدا لهم أن يسجن.

4- جملة (**يبرّئ**) على رأي الكوفيين الذي يجيزون أن تأتي الجملة فاعلًا، وذلك خلافًا لغيرهم.

وعليه فجملة (**يسجننه**) فيها ما يأتي:

1- جواب قسم مقدّر لا محل لها.

2- تفسيريّة للمضمر في (بدا).

3- في محل رفع فاعل (بدا) عند الكوفيين.

4- جواب لـ(بدا)...[35]

ومن بين هذه الآراء جميعها، نجد الراجحي يختار أيسرها وهو مذهب الكوفيين، وكأن لسان حاله هو الأخذ بمبدأ: ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

ومثلما يرى أن الجملة تقع فاعلاً، كذلك تقع مفعولًا، ومن ثمّ كانت نظرته إلى جملة مقول القول، فقال في التطبيق النحوي عن جملة القول:

"يرى النحاة تسمية هذه الجملة "**مقول القول**"؛ لأنها ليست مفعولا به على وجه الحقيقة، بل هي سادة مسد المفعول به؛ إذ إن المفعول به عندهم لا يكون جملة، **ولا نرى ذلك**، بل الجملة مفعول به للفعل قال، والجملة "المفعول به" sentence object ظاهرة معروفة في اللغات"[36].

* * *

وكان مما رآه الراجحي أيسر الوجوه في الإعراب، وأقربها للدلالة، إعرابه للاسم الواقع **(لا سيّما)**، فبعد أن عرض الأوجه الثلاثة له من وجوه إعرابه الرفع والنصب والجر، نجده يرجّح الأخير، فيقول:

"**أحب الكتب ولا سيما كتبِ الأدب:**

لا: نافية للجنس، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

سي: اسم لا منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف.

ما: حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

كتب: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الأدب: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وهذا الوجه أيسرها وأقربها إلى معنى الجملة؛ لأن تقدير الكلام هو: أحب الكتب ولا مثل كتب الأدب"[37]. فاعتبار المعنى كان حاكمًا عند الراجحي في ترجيح هذا الوجه الإعرابيّ على غيره.

* * *

وممّا أجازه الراجحي تيسيرًا، إعرابه لكلمة **(أبَتِ)** المضافة لياء المتكلم المعوّض عنها بالتاء، يعربها منصوبة بالفتحة الظاهرة، فيقول في إعراب **(يا أبَتِ)**:

"**أبتِ:** منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، **والتاء** حرف جاء عوضًا عن الياء المحذوفة لا محل له من الإعراب، والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه"[38].

وهو هنا يقول بإجازة أن تكون العلامة الفتحة الظاهرة، في حين أن الفتحة الموجودة جاءت لمناسبة التاء، ومن ثمّ فالعلامة الدقيقة هي الفتحة المقدّرة لا الظاهرة، ويشرح العلامة عباس حسن ذلك فيقول: "فكلمة: "أب" من "أبت" منادى منصوب؛ لأنه مضاف للياء المحذوفة التي عوض عنها تاء التأنيث، وتاء التأنيث حرف، إذ الياء لم تنقلب إليها، كما تنقلب إلى الألف، ولهذا كانت كلمة "أب" منصوبة، ولكن بفتحة مقدرة، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة تاء التأنيث؛ لأن تاء التأنيث تقتضي فتح ما قبلها. ذلك قولهم، وهو صحيح دقيق. ولكن من الممكن الاختصار فنقول: إنها منصوبة بفتحة ظاهرة"[39].

وهذا الرأي الأخير هو ما أخذ به الراجحي تيسيرًا واختصارًا.

* * *

وفي إعراب الجار والمجرور **(كذلك)** في غير موضع من القرآن الكريم، كما في قوله تعالى في سورة البقرة:

﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (73) ﴾

ومثل قوله تعالى في سورة العنكبوت:

﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ (47) ﴾

في إعرابه نجد المعربين يعلّقون الجار والمجرور بمحذوف صفة لمفعول مطلق محذوف، أي: إحياءً كائنًا كذلك الإحياء.

أما الراجحي فلا يرى أن يعلّق تركيب الجار والمجرور بمحذوف صفة، بل يعلّقه بمفعول مطلق محذوف مباشرةً، ويوضح هذا الإعراب في سورة العنكبوت، فيقول في إعراب الآية السابقة:

"**وكذلك: (الواو)** حرف استئناف، و**(الكاف)** حرف تشبيه وجر، و**(ذا)** اسم إشارة في محل جرّ، و**(اللام)** للبعد، و**(الكاف)** حرف خطاب. وشبه الجملة متعلّق بمحذوف مفعول مطلق، والتقدير: أنزلنا عليك الكتاب إنزالًا كإنزالنا الكتب السابقة. «وهكذا إذا وجدت «كذلك» في جملة فعليّة فهي متعلّقة بمفعول مطلق؛ لأن الكاف حرف تشبيه، فهي تفيد «نوع» الفعل، أي إنها مفعول مطلق مبين للنوع. تقول: نجح زيد ونجح عمرو كذلك. فتكون (كذلك) متعلقة بمفعول مطلق مبين للنوع؛ لأن التقدير: نجح زيد ونجح عمرو نجاحًا يشبه نجاح زيد»"[40].

وهكذا يُعلّق الجار والمجرور بمفعول مطلق محذوف، على اعتبار أن المصدر يدلّ على الحدث، ويعمل عمل فعله، فيتعلق به الجار والمجرور مباشرة، ولا حاجة لتقدير محذوفين، فيتعلّق شبه الجملة بمحذوف صفة لمصدر محذوف.

* * *

وثمة إعراب كنت أود أن أعرف ترجيح الراجحي فيه، فاستنبطه من أحد تدريباته، وهو إعراب كلمة **(جزاءً)** في قوله تعالى من سورة الكهف:

﴿ وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا (88) ﴾

حيث إن **(جَزَاءً)** فيها الأوجه الإعرابيّة الآتية:

1- مفعول مطلق لفعل محذوف، فهو مصدر منصوب بعامل مقدّر، أي: يجزى بها جزاءً، وتكون الجملة معترضة بين المبتدأ وخبره المقدّم.

2- مفعول مطلق؛ لأنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة.

3- حال، أي: مجزيًّا بها، والعامل فيه معنى الاستقرار الحاصل في (له)، وصاحب الحال الهاء في (له)، أي: ثبت أو استقرّ له الحسنى.

4- تمييز منصوب، وهو رأي الفرّاء، وذكره مكّي، وابن الأنباري، وابن خالويه.

قال الطوسي: "قال قوم: هو نصب على التمييز، وهو ضعيف؛ لأن التمييز يقبح تقديمه..".

قال الجمل: "قوله: ونصبه على التفسير. أي: التمييز لجهة النسبة، أي: نسبة الخبر المقدّم، وهو الجارّ والمجرور إلى المبتدأ المؤخّر، وهو الحسنى، والتقدير: فالحسنى كائنة له من جهة الجزاء[41].

قلت: ويمكن أن يكون منصوبًا على أنه مفعول لأجله، وإن لم يذكره المعربون، وله نظائر كثيرة في القرآن الكريم.*

أما الراجحي فبرغم عدم نصّه على إعرابه الراجح لموقع الكلمة من الآية الكريمة، فإنه يمكن استنباط رأيه النحوي؛ حيث أورد هذه الآية الكريمة في التدريب على الإعراب في درس التمييز[42]، وهو مؤشر جليّ على أنه كان يرجّح قول الفرّاء ومن وافقه في إعراب الكلمة تمييزًا، على اعتبار أن "التمييز هنا يوضح الإبهام الموجود في الجملة التي قبله أيضا، ويكثر استعماله بعد الضمير مثل: لله دره عالما"[43].

والغرض من محاولة استيضاح رأيه هنا هو أننا نستنبط أن عقليّة الراجحي النحويّة لم تكن تابعة لأحد، وأنه برغم تعدد الأوجه النحوية، فهو يرجّح ما وافق المعنى، وأيّده هواه العلمي، مقدّمًا ما لا يحتاج إلى تقدير –غالبًا– على ما يحتاج إلى تقدير محذوف، دون النظر إلى الشائع أو الأشهر من بين الآراء؛ لذا نراه تارة يرجّح رأيًا رآه بعض النحاة مرجوحًا، وكأنّ لسان حاله يغني عن مقاله: "هم رجال ونحن رجال".

كما يكون تارة أخرى مع جمهور النحاة والمعربين، وذلك في مثل إضافة **(حيث)** إلى الجمل لا إلى المفرد، برغم أن الأخيرة لغة معروفة عند العرب، لكنه وقوفًا منه عند رأي معتمد في دروسه التعليميّة، نجده في مجالسه النحوية الصوتيّة يؤكد على أن نقول مثلا: "قسّمت الطلاب من حيث أعمارُهم"، بضم ما بعد حيث؛ لأنه مبتدأ، والخبر محذوف، والجملة في محل جر مضاف إليه بإضافة حيث إليها.

ومن ثمّ نرى أن الترجيح عند الراجحي، والأخذ برأي واحد تيسيرًا على الطلاب، راجع إلى الدقة ومراعاة المعنى في المقام الأول، وفهم مراد الأولين في تقعيدهم النحويّ.

* * *

وأختم بأن الراجحي كان مع جمهور النحاة والمعربين في العصر الحديث في إعرابه للفعل الماضي المتصل بضمير رفع متحرك بأنه مبني على السكون، "وعدّ هذا القسم مما يبنى على السكون إنما هو على رأي ابن هشام في كتابه: (شذور الذهب). أما غيره من النحاة فيعربه مبنيًّا على فتح مقدّر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة"[44].

ولا شكّ في أن الإعراب الأخير هو من الدقّة بمكان، لكن الأول –وهو رأي ابن هشام– كان فيه من التيسير ما جعله مقدّمًا عند المعربين، وراجحًا عند العلّامة عبده الراجحي.

الخاتمة:

يخلص البحث بعد هذا التطواف في إعراب العلامة عبده الراجحي، إلى أن الرجل كان صاحب مدرسة متميزة بين المعربين المعاصرين، حيث كانت له نظرة في إعراب الكلمة من حيث الرجوع إلى أصلها الصرفيّ، واعتباره جزءًا من الإعراب، وكذلك رفضه لبعض التجوّز غير الدقيق في إعراب بعض الكلمات ذات الوظائف النحوية المعيّنة، مثلما رأينا في اعتراضه على إعراب بعض الكلمات على أنها نائب عن المفعول المطلق، ونائب عن الظرف.

ومع ذلك رأيناه أيضًا رجلا يميل إلى التيسير في كثير من الأعاريب، واضعًا نصب عينيه النصّ ومعناه في المقام الأول، وكذلك مراعاة الواقع اللغوي حتى إن خالف في ذلك إعرابًا شائعًا مستقرًّا عند كثير من المعربين قديمًا وحديثًا، وذلك مثل رؤيته الجريئة في إمكان ورود الفاعل (جملةً) كما ورد في إعرابه لجملة (ليسجننه) في سورة يوسف، داحضًا إعراب المعربين السابقين الذي جاء متكلّفًا حتى يكون إعرابًا متسقًا مع التقعيد المستقر عندهم بأن الفاعل لا يكون جملة.

وكذلك كما رأيناه ميسرًا في إعراب الضمير المتصل، ونداء ما فيه (أل).

والحق أنه يطول بنا المقام إذا ذهبنا نتتبع العلّامة عبده الراجحي في كل إعرابه في كل إنتاجه العلميّ صوتًا وكتابةً، والحق أن إعرابه درّة من درر باب الإعراب في كتاب العربيّة، ما كان له أن يخوض فيه إلا بعد دراسة متأنيّة لما ورد في النحو العربي من أوجه الإعراب المختلفة، وقد رأينا كيف استطاع أن يقدّم لنا إعرابًا ميسرًا يكون بداية للمجتهد، ونهاية للمقتصد، وهو إعراب يعبّر عن مذهب نحويّ استوعب القديم التراثيّ في ضوء الواقع اللغويّ، فنقله في ثوب حداثيّ قشيب يجمع بين الأصالة والمعاصرة، فكان في دقته غير متعنّت، وفي ترخّصه غير متفلّت.

رحم الله العلامة عبده الراجحي ونفعنا بعلومه في الدارين، وجزاه عن العربية وأهلها خير الجزاء، اللهم آمين.

الهوامش

(1) د. عبده الراجحي: إعراب القرآن الكريم، طبعة دار الصحابة للتراث بطنطا، ط1، 2011م، ج1، ص24، و25.

(2) السابق، ص26.

(3) د. عبده الراجحي: التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1999م، ص37.

(4) إعراب القرآن الكريم، 1/ 83، و85.

(5) التطبيق النحوي، ص66.

(6) السابق، ص67.

(7) السابق، ص68.

(8) السابق، ص321.

(9) إعراب القرآن الكريم، 27/1.

(10) السابق، 29/1.

(11) التطبيق النحوي، ص220.

(12) إعراب القرآن الكريم، 49/1.

(13) السابق، 136/1.

(14) السابق، 118/1.

(15) السابق، 1/ 254، و267.

(16) السابق، 1/ 358.

(17) السابق، 2/ 420.

(18) التطبيق النحوي، ص77، و78.

(19) السابق، ص56، و57.

(20) انظر في هذه الوجوه على سبيل المثال: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، وأ.د. سعد عبد العزيز مصلوح، وأ. رجب حسن العلوش: التفصيل في إعراب آيات التنزيل، المجلد السادس، الجزء الثاني عشر، مكتبة الخطيب للنشر والتوزيع، الكويت، 2015م، ص213.

(21) إعراب القرآن الكريم، 42/1.

(22) انظر الرأيين في: التفصيل في إعراب آيات التنزيل، المجلد السادس، الجزء الثاني عشر، ص215، وانظر المصادر في حاشية الصفحة نفسها.

(23) السابق، 14/1.

(24) التطبيق النحوي، ص15، و16.

(25) إعراب القرآن الكريم، 1/ 14.

(26) السابق، 19/1، و20.

(27) التطبيق النحوي، ص166، و167.

(28) السابق، ص385.

(29) السابق، ص284، و285.

(30) إعراب القرآن الكريم، 18/1.

(31) السابق، 40/1، و41.

(32) عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الثانية عشرة، القاهرة، 1995م، 1/ 223، و224.

(33) إعراب القرآن الكريم 1/ 22.

(34) التطبيق النحوي، ص174، و184.

(35) انظر: التفصيل في إعراب آيات التنزيل، المجلد السادس، الجزء الثاني عشر، ص272، و273.

(36) التطبيق النحوي، ص203.

(37) السابق، ص172.

(38) السابق، ص283.

(39) النحو الوافي 201/1.

(40) إعراب القرآن الكريم، 182/1.

(41) انظر في هذه الأوجه الإعرابية: التفصيل في إعراب آيات التنزيل، المجلد الثامن، الجزء السادس عشر، ص32. وانظر مصادر هذه الأوجه في حاشية الصفحتين 31، و32.

* من ذلك الآيات الكريمة: 38/ المائدة، و82/ التوبة، و95/ التوبة، و17/ السجدة، و28/ فصلت، و14/ الأحقاف، و14/ القمر، و24/ الواقعة، و26/ النبأ، و36/ النبأ. فلا تعدم أن تجد وجه المفعول لأجله أحد أوجه إعراب (جزاءً) في هذه المواضع عند المعربين قديمًا وحديثًا.

(42) التطبيق النحوي، ص261.

(43) السابق، ص260.

(44) الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور رجب عثمان: تحفة الأحباب في النحو والإعراب، دار الفردوس للطباعة، القاهرة، 1994/ 1995م، ص10. وانظر: ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، 1992م، ص70.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
- **الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور رجب عثمان: تحفة الأحباب في النحو والإعراب،** دار الفردوس للطباعة، القاهرة، 1994/ 1995م.
- أ. **عباس حسن: النحو الوافي،** دار المعارف، الطبعة الثانية عشرة، القاهرة، 1995م.
- **د. عبد اللطيف محمد الخطيب، وأ.د. سعد عبد العزيز مصلوح، وأ. رجب حسن العلوش: التفصيل في إعراب آيات التنزيل،** مكتبة الخطيب للنشر والتوزيع، الكويت، 2015م.
- **د. عبده الراجحي:**
- **إعراب القرآن الكريم،** دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، 2010/ 2011م.
- **التطبيق النحوي،** مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندريّة، 1999م.

- **المجالس الإعرابيّة**، محاضرات صوتية في إعراب سورة يوسف، دار بلال للإنتاج والتوزيع.
- **المجالس النحويّة**، محاضرات صوتية، دار بلال للإنتاج والتوزيع.

- **ابن هشام الأنصاري:** شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، 1992م.